

ادعاء أن في الصحيحين خرافات وإسرائيليات موضوعة

التاريخ : 31-10-2020 22:03:13

المصدر : شبهات المشككين في
الإسلام

المؤلف : مجموعة مؤلفين

نص السؤال

ادعاء أن في الصحيحين خرافات وإسرائيليات موضوعة

خاتمة الجواب

ادعاء أن في الصحيحين خرافات وإسرائيليات موضوعة*)
مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغرضين أن في الصحيحين كثيرا من الأحاديث الخرافية، والإسرائيليات المحرفة، التي أقر "البخاري" بصحتها، ونسبها إلى النبي صلى الله عليه وسلم □

ويستدلون على ذلك بما ورد في صحيح البخاري من أخبار تؤكد نقل الصحابة - رضي الله عنهم - عن أهل الكتاب، منها: "أن عبد الله بن عمرو ظفر بالشام بحمل من كتب أهل الكتاب"، وكان يرويها للناس عن النبي صلى الله عليه وسلم □ ومنها إنكار السيدة عائشة لحديث "رؤيا النبي - صلى الله عليه وسلم - ربه ليلة الإسراء"، الذي رواه الشيخان عن عامر بن مسروق، كما يستدلون بمجموعة أخرى من الأحاديث، زاعمين أنها من الإسرائيليات؛ لأن رواتها من مسلمة أهل الكتاب، أو تخص شيئاً من ذكر الأديان السابقة □

ويتساءلون: إذا كان "كتاباً البخاري ومسلم"، وهما الصحيحان كما يسمونهما، يحملان هذه الروايات المحرفة من الإسرائيليات، فترى كيف يكون الأمر في غيرهما من كتب الأحاديث؟! ويهدفون من وراء ذلك إلى نزع الثقة عن الصحيحين، فضلاً عن كتب السنة عامة، ومن ثم هدم العمل بالسنة والأخذ بها □

وجوه إبطال الشبهة:

- 1) لقد أباح لنا الشرع رواية الإسرائيليات إذا وافقت شرعنا ولم تخالفه، وما جاء في الصحيحين من قبيل ذلك المباح □
- 2) إن الرواية التي تذكر أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ظفر بحمل جمل من كتب أهل الكتاب، وكان يحدث منها عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ليست من الصحيح، ولكن ذكرها ابن حجر في أثناء شرحه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأما زيادة جملة "يرويها عن النبي" فليست من الرواية □
- 3) إن رواية السيدة رضي الله عنها التي في الصحيحين تنفي رؤية النبي - صلى الله عليه وسلم - ربه، وعلى فرض أن في الصحيحين إثبات الرؤية، فإن هذه قضية اختلف فيها السلف والخلف، والراجح ثبوتها للنبي - صلى الله عليه وسلم - وقد نقلت كتب السنة الخلاف بمصداقية، وهي ليست مسؤولة عن شيء بعد صدق النقل □
- 4) إن الروايات التي استدلا بها على أنها من الإسرائيليات؛ لأن رواتها كانوا من مسلمة أهل الكتاب، أو لمجرد ذكرها لشيء يخص اليهود، روايات صادقة صحيحة، ولا مجال للطعن في هذه الروايات، طالما أن رواتها عدول ثقات □

التفصيل:

أولاً □ صحة ما جاء في الصحيحين من الإسرائيليات، إذا وافقت شرعنا:

في البداية يجب أن ننوه إلى دقة المنهج الذي توخاه كل من الإمامين: البخاري ومسلم في صحيحهما، فهما قد اشترطا الصحة في كل ما يرويانه، وليس أدل على ذلك من انتقادهما الأصح من الأحاديث، وأعلاها سندًا وأصحها متنًا، مما هو على شرطهما □

ومن ثم، فإن ما ورد في الصحيحين من إسرائيليات فهو صحيح لا شك فيه، وهو يوافق ما في الشريعة الإسلامية □

إن لفظ الإسرائيليات - كما هو ظاهر - جمع، مفرد إسرائيلية، وهي قصة أو حادثة تروى عن مصدر إسرائيلي، والنسبة فيها إلى إسرائيل، وهو النبي الله يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام وإليه ينسب اليهود، فيقال: بنو إسرائيل □

ولفظ الإسرائيليات - وإن كان يدل على القصص الذي يروى أصلًا عن مصادر يهودية - يستعمله علماء التفسير وال الحديث، ويطلقونه على ما هو أوسع وأشمل من القصص اليهودي، فهو في اصطلاحهم يدل على كل ما تطرق إلى التفسير وال الحديث من أساطير قديمة منسوبة في أصل روایتها إلى مصدر يهودي، أو نصراني أو غيرهما، وإنما أطلق لفظ الإسرائيليات على كل ذلك من باب التغليب للون اليهودي على غيره؛ لأن غالب ما يروى من هذه الخرافات والأباطيل يرجع في أصله إلى مصدر يهودي [1].

أقسام الإسرائيليات:

1. ما علمنا صحته مما بأيدينا من القرآن والسنة، والقرآن هو الكتاب المهيمن، والشاهد على الكتب السماوية قبله، فما وافقه فهو حق وصدق، وما خالفه فهو باطل وكذب،

قال سبحانه وتعالى:

(أنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق
لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا
فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون)

وهذا القسم صحيح، وفيما عندنا غنية عنه، ولكن يجوز ذكره وروايته للاستشهاد به، ولإقامة الحجة عليهم من كتبهم، وذلك مثل ما يتعلق بالبشارات بالنبي - صلى الله عليه وسلم - وبرسالته، وأن التوحيد هو دين جميع الأنبياء، مما غفلوا عن تحريفه، أو حرفوه، ولكن بقي شعاع منه يدل على الحق ﷺ

وفي هذا القسم ورد قوله صلى الله عليه وسلم: «بلغوا عنِي، ولو آيةٌ وحدثوا عنْ بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذبٍ على متعمداً فليتبأ مقعده من النار» [2].

قال الحافظ ابن حجر: قوله: "وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"; أي: لا ضيق عليكم في الحديث عنهم؛ لأنَّه كان قد تقدم منه - صلى الله عليه وسلم - الضرر عن الأخذ عنهم، والنظر في كتبهم، ثم حصل التوسيع في ذلك، وكان النهي قد وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية، والقواعد الدينية، خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك، لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار" [3].

2. ما علمنا كذبه مما عندنا مما يخالفه، وذلك مثل: ما ذكروه في قصص الأنبياء؛ من أخبار تعطن في عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كقصة يوسف، وداود، وسليمان عليهم السلام ومثل ما ذكروه في توراتهم: من أن الذبيح هو إسحاق لا إسماعيل، فهذا لا تجوز روايته وذكره إلا مقتربنا ببيان كذبه، وأنه مما حرفوه وبذلوه،

قال سبحانه وتعالى:

(يحرفون الكلم من بعد مواضعه)

(المائدة: 41)

و هذا القسم ورد النهي من النبي - صلى الله عليه وسلم - للصحابية عن روايته، والضرر عن الأخذ عنهم، وسوء لهم عنه، قال الإمام مالك رحمه الله في حديث: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» كما ذكره ابن حجر المراد جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما علم كذبه فلا [4]. ولعل هذا هو المراد من قول ابن عباس: «كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحدث، تقرؤونه محضاً لم يشب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلاً كتاب الله وغيره، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هو من عند الله؛ ليشتروا به ثمناً قليلاً، لا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم، لا والله ما رأينا منهم رجالاً يسألكم عن الذي أنزل عليكم» [5].

3. ما هو مسكونت عنه، لا من هذا، ولا من ذاك، فلا نؤمن به، ولا نكذبه؛ لاحتمال أن يكون حقاً فنكذبه، أو باطلاً فنصدقه، ويجوز حكايته لما تقدم من الإذن في الرواية عنهم، ولعل هذا القسم هو المراد بما رواه أبو هريرة حين قال: «كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبواهم، وقولوا (آمنا بالله وما أنزل) (البقرة: 136) الآية» [6].

ومع هذا، فالأولى عدم ذكره؛ حتى ولا نضيع الوقت في الاستغفال به [7].

وبهذا يتضح لنا أن من الإسرائييليات ما هو صحيح مقبول يوافق شريعة الإسلام، وهذا لا غبار عليه، وتجوز روايته؛ لأن لدينا ما يوافق صدقه ويثبته، ومن هذا القبيل ما ورد في الصحيحين، مثل أحاديث البشارات بالنبي - صلى الله عليه وسلم - وغيرها كثير مما يزعم المغرضون أنهم من الإسرائييليات الباطلة المحرفة ﷺ

ومن الإسرائييليات ما جاء مخالفًا لما في شريعة الإسلام، وعلمنا كذبه مما لدينا من نصوص قرآنية أو نبوية، وذلك مردود غير مقبول،
ولا يسمح بروايته، وهذا النوع لم يرد بحال من الأحوال في الصحيحين

ومنها - أي الإسرائييليات - ما سكت عنه الشرع عنه وليس فيه ما يؤيده أو يعارضه، وهذا لا نكذبه ولا نؤمن به، وتجوز حكايته، ومن
هذا النوع ما رواه "ابن كثير" عند تفسيره لقوله سبحانه وتعالى:

(وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا أنتخذنا هزوا قال أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين)
(البقرة: 67)

وما بعدها إلى آخر القصة، في سورة البقرة عن السدي

يقول د محمد أبو شبهة "ولقد كان لجهازه الحديث ونقاده جهد مشكور في الكشف عن هذه الإسرائييليات، وتمييز صحيحها من باطلها، وغثتها من سمينها، وما من روایة من روایات كعب وغيره إلا ونقدوها نقدا علميا نزيها، ولو لا هذا الجهد الرائع من علماء المسلمين لكانت طامة على الإسلام والمسلمين، ولقد بلغ من تحوط أئمة الحديث البالغ الغاية أنهم قالوا: إن قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه يكون له حكم الرفع إذا لم يكن مرفوعا بالأأخذ عن علماء أهل الكتاب الذين أسلموا، أما إذا كان معروفا بالأخذ عنهم فلا: لجواز أن يكون من الإسرائييليات، وهو تحوط يدل على أصله في النقد وبعد نظر محمود من المحدثين" [8].

ومن هنا يتتأكد خلو الصحيحين من الخرافات والإسرائييليات الباطلة التي لا أصل لها

وأما ما جاء في الصحيحين مما ورد عند الأمم السابقة، فهو من النوع الأول من الإسرائييليات؛ أي: مما جاء في شريعة الإسلام،
ووافق هذه الإسرائييليات، وصدقها

ومن ثم، فلا ضير بحال أن تأتي مثل هذه الإسرائييليات في الصحيحين

ثانياً] روایة عبد الله بن عمرو قد ذكرها ابن حجر في الشرح، ولم تأت في الصحيحين ولا في غيرهما:

إذا ثبت وعلم مدى الثقة العظمى في الصحيحين، وما اشتتملا عليه من الأحاديث والروايات؛ فما القول في الروايات التي يذكرها هؤلاء المفترضون على أنها إسرائييليات وخرافات؟

في حقيقة الأمر إذا رجعنا إلى هذه الأحاديث والروايات التي ذكرها هؤلاء الطاعونون نجدها إما محرفة عن أصلها الصحيح في الصحيحين، وإما لفهم خاطئ من الطاعون، وإنما أنها جاءت من الإسرائييليات المقبولة عن مسلمة أهل الكتاب، مما علمنا صحته مما بأيديينا، أو لمجرد أن في رواتها واحدا من مسلمة أهل الكتاب

ومن هذه الروايات التي ذكرها هؤلاء الطاعونون، ما ورد - على حد زعمهم - في صحيح البخاري يقول: إن عبد الله بن عمرو ظفر بحمل جمل من كتب أهل الكتاب وكان يرويها للناس عن النبي صلى الله عليه وسلم

وللرد على ذلك نقول:

1. إن هذه الرواية لم يذكرها "البخاري" في صحيحه، ولم يروها، وإنما هي قول من مجموعة أقوال كثيرة اختلقها المفترضون،
ونسبوها إلى الإمام "البخاري"، وزعموا أنها في صحيح البخاري، وهو أمر غير صحيح

2. إن هذه الرواية حينما وردت في "فتح الباري"، لم ترو فيها - عبارة "عن النبي" - بل الذي ورد في فتح الباري هو من قول ابن

حجر عند شرحه لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «ما من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب» [9].

ثم ذكر أن من وجوه زيادة مرويات أبي هريرة عن مرويات عبد الله بن عمرو رغم وجود هذا الحديث، فقال: "رابعها: أن عبد الله كان قد ظفر في الشام بحمل جمل من كتب أهل الكتاب، فكان ينظر فيها، ويحدث منها، فتجنب الأخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين" [10].

وهذا يبين أن هذه الإضافة لم تذكر في أي رواية لهذا الحديث، وإنما هي عند البخاري؟!

وبهذا يتتأكد لدينا أن المفترضين يريدون بوجه أو باخر أن يوهموا القارئ أن أكثر الأحاديث النبوية إسرائيليات، جاءت من كتب اليهود والنصارى، وكانت تروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - متقولين على عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم "أنه كان يروي ما عثر عليه من صحف أهل الكتاب على أساس أنها من أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - لكن الثابت أنه كان يرويها على أنها من أقوال أهل الكتاب، ولم يكن يرويها عن النبي - صلى الله عليه وسلم - والأصل بين أيدينا يؤكد ما ذكرناه، أما كلامهم فلا دليل عليه إلا تعنتهم أمام السنة وأهلها" [11].

ثالثاً] كتب السنة ليست مسؤولة عن الرؤية، وإنما هي مسؤولة عن صدق نقل ما قيل في مسألة الرؤية، ورواية عائشة المستدل بها - محرفة عن أصلها:

ومما يستدل به الطاعنون أيضاً لإثبات أن الصحيحين بهما إسرائيليات ما رواه الشيخان عن عامر بن مسروق "أن عائشة ردت حديث رؤية النبي - صلى الله عليه وسلم - لربه ليلة الإسراء".

والرد على هذه الفرية يتمثل في أن الرواية محرفة عن أصلها، ومنسوبة إلى الشيفيين؛ إذ إنه لا يوجد عند الشيفيين "البخاري" و"مسلم" حديث رؤية النبي - صلى الله عليه وسلم - لربه، فهذا اختلاق من أصحاب هذه الشبهة، فالذي رواه الشيفيان هو حديث مسروق عن عائشة، وفيه: عن مسروق قال: «قلت لعائشة رضي الله عنها: يا أمتاه، هل رأى محمد - صلى الله عليه وسلم - ربها؟ فقالت: لقد قف شعري مما قلت، أين أنت من ثلاثة من حدثهن فقد كذب: من حدثك أن محمداً - صلى الله عليه وسلم - رأى ربه فقد كذب، ثم قرأت: (لا تدركه الأ بصار وهو يدرك الأ بصار وهو اللطيف الخبير) (الأنعام: 103)، وما كان ليشر أن يكلمه الله إلا وحياناً أو من وراء حجاب (الشورى: 51)، ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب، ثم قرأت (وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً) (لقمان: 34)، ومن حدثك أنه كتم فقد كذب، ثم قرأت (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) (المائدة: 67) ولكن رأى جبريل - عليه السلام - في صورته مرتين» [12].

ومن خلال هذا النص للحديث الذي ذكره الشيفيان في صحيحهما بهذه الرواية، يتضح لنا أن عائشة لم تكذب رواية البخاري و"مسلم" بل نفت تمام النفي رؤية النبي - صلى الله عليه وسلم - لربه ليلة الإسراء، وقد نقلنا عنها الرواية سالفه الذكر ثم كيف تكذبها، ولم يكونا في عصرها؟!

إن الزاعم يريد أن يختلق وجود تناقض في روايات البخاري و"مسلم"؛ لهدم السنة النبوية بزعمه أن الشيفيين قد رويا حديث رؤية النبي - صلى الله عليه وسلم - الله - سبحانه وتعالى - وما هو كذلك، وإنما قولهم هذا محض افتراء لا يسمون ولا يغبني من جوع [13]. ومن هنا نرى أن البخاري و"مسلم" لم يرويا حديث رؤية النبي - صلى الله عليه وسلم - ربها، وهذا يدحض ويبرد على زعمهم هذا، وعلى

فرض وجود روایة تنص على رؤية النبي - صلی اللہ علیہ وسلم - ربه في الصحيحين، فإن هذا لا يطعن فيهما؛ لأن هذه قصة اختلف فيها السلف والخلف، كما يقول القاضي عياض: "فأنكرته عائشة رضي الله عنها كما وقع في روایة مسلم، وجاء مثله عن أبي هريرة وجماعة، وهو المشهور عن ابن مسعود، وإليه ذهب جماعة من المحدثين والمتكلمين، وروي عن ابن عباس رضي الله عنهم أنه رأه بعينيه، ومثله عن أبي ذر وكعب رضي الله عنهم والحسن البصري رحمه الله وكان يحلف على ذلك، وحكي مثله عن ابن مسعود، وأبي هريرة، وأحمد بن حنبل" [14]. ويقول الإمام النووي: الراجح عند أكثر العلماء أن رسول الله - صلی اللہ علیہ وسلم - رأى ربه بعينيه رأسه ليلة الأسراء؛ لحديث ابن عباس وغيره: «أتعجبون أن تكون الخلة لإبراهيم، والكلام لموسى، والرؤبة لمحمد صلی اللہ علیہ وسلم» [15]، وقد راجعه ابن عمر في هذه المسألة، وراسله هل رأى محمد - صلی اللہ علیہ وسلم - ربه؟! فأخبره أنه رأه، وإثبات هذا لا يأخذونه إلا بالسماع من رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم، وهذا مما لا ينبغي أن يتangkan فيه، ثم إن عائشة رضي الله عنها لم تنف الرؤبة بحديث عن رسول الله - صلی اللہ علیہ وسلم - ولو كان معها فيه حديث لذكره، وإنما اعتمدت على الاستنباط من الآيات [16].

وعلى هذا يتتأكد لنا أن هذه الادعاءات والافتراضات نابعة من اختلاق وجهل هؤلاء الطاغعين، دون فهم صحيح لما يقولونه ﴿

رابعاً الروايات التي ينكرها الطاعنون بحججة أنها من الإسرائييليات روايات صحيحة، رواتها مسلمون عدول ثقات:

إن المغرضين يغولون لإثبات أن في الصحيحين إسرائييليات - على مجموعة من الأحاديث والروايات التي بها مجرد ذكر لما يخص اليهود، أو على الروايات التي كان رواتها من مسلمة أهل الكتاب، مثل: "كعب الأحبار"، و "وَهْبُ بْنُ مَنْبِهِ"، و "عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامَ". ومن هذه الروايات حديث "البشارة بالنبي صلی اللہ علیہ وسلم" ، وذكر أوصافه في التوراة، وحديث "الإسراء والمعراج" ، ومراجعة موسى - عليه السلام - لنبينا محمد - صلی اللہ علیہ وسلم - وحديث «لا تشد الرحال ﴿وَهُمْ بِالشَّام﴾»، وحديث «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ﴿وَهُمْ بِالشَّام﴾» [17]، وغير ذلك كثير!

هذه جملة أحاديث يذكرها الطاعنون، ليس لهم فيها دليل إلا أنها تحص شيئاً عن اليهود بصورة أو بأخرى، وهذا استدلال في حد ذاته مبتعد عن الصواب، وهو تهافت يفتقد إلى الرجحان، فما المانع في أن يذكر شيء مما يخص الأمم السابقة في شرعنا وسنتنا، حيث إن هذا الدين جاء ناسخاً لما قبله من الأديان، ومهيمناً عليها، وهو يذكر منها ما يوافق شرعنا، وما تصدقه النصوص التي بين أيدينا؟! ومن ثم، فلا يجوز الطعن في الرواية الذين أسلموا وصلح إسلامهم، كما هو حال "كعب الأحبار": إذ اتفق الجمهور على توثيقه، فهل يظل الرجل معذباً مطعوناً فيه، لمجرد أنه كان يهودياً، وكذلك القول في "وَهْبُ بْنُ مَنْبِهِ" ، وإنما كان منهجه هؤلاء القوم الذين لا منهج لهم "أن يعتبروا كل ما روي عن كعب الأحبار ووَهْبُ بْنُ مَنْبِهِ وأمثالهما مخالق مكذوب، وأن مروياتهم ليس فيها صدق ولا حق، حتى ولو كان في شريعتنا ما يؤيد هذا المروي ويصدقه" [18].

كما يستدلون أيضاً بحديث البشارة الذي رواه الإمام البخاري وفيه: "حدثنا محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا هلال عن عطاء بن يسار قال: «لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قلت: أخبرني عن صفة رسول الله - صلی اللہ علیہ وسلم - في التوراة، قال: أجل، والله إنه لموصوف في التوراة ببعض صفاته في القرآن: يا أيها النبي إنما أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وحرزاً للأميين، أنت عبدي ورسولي، سميتك المتوكلاً، ليس بفظ ولا غليظ ولا سخاب في الأسواق، ولا يدفع بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويغفر، ولن

يقبضه الله؛ حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا: لا إله إلا الله، ويفتح بها أعيناً عما، وآذاناً صما، وقلوباً غلفاً» [19].

ولقد اعتبر المغرضون أن هذا الحديث من الإسرائيليات لأمررين، الأول منها: أنه جاء من روایة أحد تلاميذ كعب الأحبار، وهو "عبد الله بن عمرو بن العاص"، والآخر: أنه يخص شيئاً مما جاء في التوراة، يذكر أوصاف النبي - صلى الله عليه وسلم - متوجهين أن هذه الروایة بهذه المعايير تعد خرافاتٍ

وبيالقاء نظرة سريعة على كلام الله - سبحانه وتعالى - تتلاشى هذه الشبهة أمام الناظرين؛ إذ جاء القرآن الكريم بما جاء به هذا الحديث، مما يؤكد أن الحديث صحيح، وليس من الإسرائيليات كما يدعون

فأين أصحاب هذه الشبهة من قول الله سبحانه وتعالى:

(واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة إننا إليك قال عذابي أصيّب به من أشاء ورحمتي وسعت كل شيء فساكتها للذين يتقوون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون (156) الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبًا عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهواهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون (157) (الأعراف)

.؟

إن هذا الحديث ما هو إلا تصديق لما ورد في القرآن الذي لا يتطرق إليه الشك، وسواء أكان هذا الحديث قد حمله عبد الله بن عمرو عن كعب، أم لم يحمله عنه، أو كان مما علمه عبد الله بن عمرو من كتبهم، فقد صدقه الكتاب المهيمن، فهو حق وصدق، والتصديق به واجب [20].

أما عن حديث "الإسراء والمعراج"، وما فيه من مراجعة موسى لنبينا محمد عليهما السلام في تخفيض الصلاة [21]، فنجيب قائلين: 1. إن الداعي الأول للطعن في هذا الحديث، أنه ذكر فضلاً لنبي الله موسى - عليه السلام - في مراجعة النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - ليلة المعراج؛ كي يخفف الله - سبحانه وتعالى - على أمته الصلوات، وهل هذا برهان قاطع، أو حجة بينة لاعتبار هذا الحديث من الإسرائيليات؟!

إننا لو اعتبرنا هذا، لشكنا في مجموع الأحاديث التي جاءت في ذكر مناقب الرسل السابقين عليهم السلام، وما بالنها والقرآن الكريم قد ذكر تفصيلاً لقصص كثير من الأنبياء، ومن بينهم رسول بنى إسرائيل، فهل هذه الأخرى تعتبرها إسرائيليات تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً

2. الأمر الآخر الذي يدفع عن الحديث هذا الافتراض، ما ذكره الدكتور محمد أبو شهبة حين قال: "إن حديث الإسراء والمعراج لو كان مروياً عن كعب الأحبار، أو غيره من علماء بنى إسرائيل لجاز في العقل أن يكون ذكر موسى - عليه السلام - من دسهم، أما الحديث مروي عن بعض وعشرين صحابياً، ليس فيهم ولا فيمن أخذ عنهم أحد من مسلمة أهل الكتاب، فقد أصبح الاحتمال بعيداً كل البعد، وإن لم يكن غير ممكن في منطق البحث الصحيح" [22].

3. ثم نقول ما الداعي إلى الريب في هذه الروایة، وما الضير في أن يعلم النبي الله موسى - عليه السلام - من خلال تجربته مع بنى إسرائيل، ومعالجته لهم، أن أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - لن تطيق هذا التكليف، فراجعه ليطلب التخفيض من ربه في هذا الأمر،

كما أن هذه الرواية لا تشکب بصورة ما في كمال علم الله تعالى، فهو - عز وجل - يعلم ما كان، وما سيكون، وما هو كائن، وما لم يكن، لو كان كيف كان يكون، ويعلم أن نبيه محمدًا - صلى الله عليه وسلم - سيسأله التخفيف، وأن الصلاة ستختفف لأجل هذا، وذلك ما يثبته الحديث في قوله - سبحانه وتعالى - على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم: «إنه لا يبدل القول لدى كما فرضت عليك في أم الكتاب، كل حسنة بعشر أمثالها، فهي خمسون في أم الكتاب، وهي خمس علیك» [23].

أما عن حديث «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، ومسجد الحرام، ومسجد الأقصى» [24]. فيزعم المدعون أن هذا الحديث من الإسرائيликـات، لمجرد أنه جاء فيه فضل المسجد الأقصى، وأن الأحاديث الصحيحة كانت في أول الأمر في فضل المسجد الحرام، ومسجد الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولكن بعد بناء قبة الصخرة ظهرت أحاديث في فضلها وفضل المسجد الأقصى، وعلى ذلك فالحديث السابق ما هو إلا من الإسرائيликـات الموضوعة - في ظنهم - وهـل يذكر أحد فضل المسجد الأقصى ومكانته في الإسلام؟! يكفي شاهدا على فضله قول الله سبحانه وتعالى:

(سبحان الذي أسرى بعده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركتنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير) (الإسراء: 1)

إن المسجد الأقصى هو قبلة الأنبياء السابقين ومهاجريهم، وثاني المساجد التي وضعت في الأرض وشرفت، بنـاه نـبـي الله يـعقوـب حـفـيدـ الـخـلـيلـ إـبـرـاهـيمـ عـلـيـهـمـ السـلـامـ وـجـدـ بـنـاءـ سـلـيـمانـ عـلـيـهـ السـلـامـ - وإـلـيـهـ تـوـجـهـ الـمـسـلـمـونـ فـيـ صـلـاتـهـمـ بـعـدـ الـهـجـرـةـ بـضـعـةـ عـشـرـ شـهـراـ، وـعـلـىـ هـذـاـ يـثـبـتـ لـدـيـنـاـ أـنـ فـضـلـ بـيـتـ الـمـقـدـسـ لـمـ يـثـبـتـ بـالـأـحـادـيـثـ الصـحـيـحةـ فـحـسـبـ، بل ثـبـتـ ثـبـوتـاـ قـطـعـيـاـ بـالـقـرـآنـ الـمـتـوـاتـرـ الـذـيـ لـاـ يـتـطـرـقـ إـلـيـهـ الشـكـ، وـعـلـىـ هـذـاـ فـلـيـسـ هـنـاكـ ثـمـةـ مـجـالـ لـلـحـدـسـ وـالـظـنـ الـذـيـ لـمـ يـقـمـ عـلـىـ أـسـاسـ، وـلـاـ يـسـتـنـدـ إـلـىـ دـلـيـلـ فـيـ إـنـكـارـ تـفـضـيلـ بـيـتـ الـمـقـدـسـ» [25].

ومن هذا القبيل أيضاً الحديث الذي رواه الشيخان، ونصه «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم؛ حتى يأتي أمر الله، وهم كذلك» [26] وزاد البخاري من رواية معاذ: «وهم بالشام» [27].

أما إنكار هذا الحديث وجعله من الإسرائيликـات، لمجرد أنه ذكر أفضلية بلاد الشام عن غيرها؛ فالرد عليه من وجوهه: أولها: أن الطعن في هذه الرواية ليس باعتبارها من الإسرائيликـات فحسب، بل باعتبار أنها من وضع اليهود؛ لأنها ذكرت أن هذه الطائفة تكون في الشام، ولكن التساؤل القائم في هذه الحال يتمثل في الفائدة العائدـةـ عـلـىـ الـيـهـودـ مـنـ وـضـعـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ، فـبـلـادـ الشـامـ لـيـسـ بـلـادـهـمـ، وـإـنـمـاـ هـيـ بـلـادـ الـعـربـ قـبـلـ أـنـ تـكـوـنـ بـلـادـاـ لـهـمـ، وـهـلـ يـعـقـلـ مـنـ الـيـهـودـ - وـلـوـ عـلـىـ سـبـيـلـ التـزـلـفـ إـلـىـ بـنـيـ أـمـيـةـ - أـنـ يـضـعـوـاـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ الـذـيـ يـدـلـ عـلـىـ بـقـاءـ إـلـاسـلـامـ وـبـقـاءـ سـلـطـانـهـ، وـبـقـاءـ هـذـهـ طـائـفـةـ الثـابـتـةـ عـلـىـ الـحـقـ مـنـ الـأـمـةـ الـمـحـمـدـيـةـ إـلـىـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ؟ـ كـيـفـ وـهـمـ يـدـعـونـ أـنـهـمـ شـعـبـ اللـهـ الـمـخـتـارـ كـذـبـاـ وـزـورـاـ - وـأـنـهـمـ أـحـقـ الشـعـوبـ بـالـبـقـاءـ؟ـ فـكـيـفـ يـضـعـوـنـ أـحـادـيـثـ تـعـلـيـ بـنـيـانـ أـعـدـائـهـ وـتـقـوـضـ بـيـتـهـمـ مـنـ أـسـاسـهـ؟ـ!

لا شك أن هذا محال عقلا، وبـهـ تـرـدـ الشـبـهـةـ مـنـ أـسـاسـهـاـ

ثـانـيهـاـ:ـ أـنـ الـرـوـاـيـةـ ذـكـرـ فـيـهـ الـبـخـارـيـ «وـهـمـ بـالـشـامـ»ـ لـيـسـ مـرـفـوعـةـ إـلـىـ النـبـيـ - صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ - وـإـنـمـاـ هـيـ مـنـ قـوـلـ مـعـاذـ بـنـ جـبـلـ - رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ - وـيـتـضـحـ لـنـاـ مـنـ ذـلـكـ أـنـهـ مـنـ تـأـوـيلـ الصـحـابـيـ

ثـالـثـهـاـ:ـ أـنـ أـهـلـ الـعـلـمـ مـخـتـلـفـونـ فـيـ أـصـحـابـ هـذـهـ طـائـفـةـ،ـ فـقـدـ ذـهـبـ إـلـامـ الـبـخـارـيـ إـلـىـ أـنـهـمـ أـهـلـ الـعـلـمـ،ـ وـذـهـبـ عـلـيـ بـنـ الـمـدـيـنـيـ

إلى أنهم "أصحاب الحديث" [28].

ومن خلال هذه الصور التي عرضنا لها من الافتراضات والدعوى التي ذكرها المفترضون لإثبات وجود إسرائيليات في الصحيحين، ومحاولة التشكيك في صحتهما - يتأكد لدينا أنها افتراءات كاذبة، لا تقوم على دليل يساندها، أو حجة تقومها، وإنما هي ناتجة عن فهم قاصر [29]

الخلاصة:

- لقد قسم العلماء الإسرائيليات إلى ثلاثة أقسام: منها ما وافق شريعة الإسلام، وهذا لا ضير في روايته، ومنها ما علمنا كذبه مما بين أيدينا من قرآن، وسنة صحيحة، وهذا لا تجوز روايته، ومنها ما هو مسكون عنه، لا من هذا ولا من ذاك، فلا نؤمن به ولا نكتبه؛ وهذا أيضاً تركه أولى؛ حتى لا نشغل به ونضيع فيه وقتاً [30]
- إن ما جاء من روایات إسرائيلية في الصحيحين كان موافقاً لشرعنا، وقد أباح لنا الإسلام التحدث به؛ لأنه وافق القرآن والسنة ولم يخالفهما، فكيف يدعون أنه خرافات لا أصل لها؟
- لقد ذكر ابن حجر في كتابه "فتح الباري": أن عبد الله بن عمرو ظفر بحمل جمل من كتب أهل الكتاب، وهذا من جملة شرح ابن حجر لحديث أبي هريرة الذي يذكر فيه أنه ما كان أحد أكثر منه رواية للحديث من عبد الله بن عمرو؛ لأنه كان يكتب ولا يكتب، ولم يذكر ابن حجر زيادة "وكان يرويها عن النبي صلى الله عليه وسلم"، فكيف يطعنون في صحيح البخاري، وهذه الرواية ليست في صحيحه أصلاً، بل لم ترد في أي من كتب الحديث [31]
- إن رواية السيدة عائشة رضي الله عنها التي في الصحيحين تتفق رؤية النبي - صلى الله عليه وسلم - ربه، فكيف يستدلون بها للطعن في الصحيحين؟! وعلى فرض أن في الصحيحين رواية تثبت رؤية النبي - صلى الله عليه وسلم - ربه فإن هذا لا يطعن فيهما؛ لأن هذه مسألة خلافية، اختلف فيها الصحابة، والتابعون، ومن جاء بعدهم، ولكن الراجح كما يقول العلماء هو ثبوت رؤية النبي - صلى الله عليه وسلم - ربه ومن ثم، فنقل البخاري ومسلم لأقوال الصحابة في هذا بسند متصل لا يقدح في صحتهما [32]
- إن حديث الإسراء والمعراج قد رواه أكثر من عشرين صحابياً ولا يوجد بينهم أحد من مسلمة أهل الكتاب؟ فكيف يستدلون به على أنه من الإسرائيليات؟!
- إن حديث «لا تشد الرحال» الذي في الصحيحين ليس فيه ما يدل بأي وجه من الوجوه على أنه من الإسرائيليات؛ وذلك لأن مكانة المسجد الأقصى معروفة في الإسلام، ويكتفي للتدليل على ذلك قوله سبحانه وتعالى: (سبحان الذي أسرى بعده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير) (الإسراء) كما أنه أولى القبلتين، وثالث الحرمين، ومسرى النبي - صلى الله عليه وسلم - ومن ثم، فلا حجة لأحد في رد هذا الحديث [33]
- إن حديث «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين» الذي رواه الشيخان، ليس فيه ما يدل على أنه من الإسرائيليات؛ إذ كيف يدس اليهود فضل أهل الشام مع كونهم أعداء لهم قديماً وحديثاً؟ إن هذا ينافي ادعاءهم بأنهم كما يقولون: شعب الله المختار، كما أن زيادة البخاري "وهم بالشام" إنما هي من قول معاذ بن جبل، كما وضح ابن حجر رحمة الله [34]

المراجع

- (*) السنة المفتري عليها، على سالم البهنساوي، دار البحوث العلمية، مصر، ط4، 1413هـ/ 1992م السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعية، حمدي الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط1، 2007م دفاع عن السنة، دـ محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط2، 1428هـ/ 2007م
- [1]. الإسرائيليات في التفسير والحديث، دـ محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط5، 1425هـ/ 2004م، ص 13 بتصرفه.
- [2]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بنى إسرائيل، (6/ 572)، رقم (3461).
- [3]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، (6/ 575) بتصرفه.
- [4]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، (6/ 575).
- [5]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تسألو أهل الكتاب عن شيء"، (13/ 345)، رقم (7363).
- [6]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا، (8/ 20)، رقم (4485).
- [7]. الإسرائيليات وألموضوعات في كتب التفسير، دـ محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط2، 1426هـ/ 2006م، ص 103، 104 بتصرفه.
- [8]. دفاع عن السنة، دـ محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط2، 1428هـ/ 2007م، ص 81.
- [9]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (1/ 249)، رقم (113).
- [10]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، (1/ 250).
- [11]. السنة المفتري عليها، سالم على البهنساوي، دار البحوث العلمية، مصر، ط4، 1413هـ/ 1992م، ص 284.
- [12]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: حديث عائشة عن رؤية النبي صلى الله عليه وسلم . ربه (8/ 472)، صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: معنى قول الله عز وجل:) ولقد رأه نزلة أخرى (13) (وهل رأى النبي صلى الله عليه وسلم . ربه ليلة الإسراء؟، (2/ 632)، رقم (432).
- [13]. السنة المفتري عليها، سالم البهنساوي، دار البحوث العلمية، مصر، ط4، 1413هـ/ 1992م، ص 286 بتصرفه.
- [14]. شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي موضع، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط2، 1422هـ/ 2001م، (2/ 634).
- [15]. صحيح: أخرجه النسائي في سننه الكبرى، كتاب: التفسير، باب: سورة النجم، رقم (11539). وصححه الألباني في ظلال الجنة برقم (442).
- [16]. شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي موضع، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط2، 1422هـ/ 2001م، (2/ 639) بتصرفه.
- [17]. دفاع عن السنة، دـ محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط2، 1428هـ/ 2007م، ص 86، 83، 87، 90.
- [18]. دفاع عن السنة، دـ محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط2، 1428هـ/ 2007م، ص 81.
- [19]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: البيوع، باب: كراهية السخب في السوق، (4/ 402)، رقم (2125).
- [20]. دفاع عن السنة، دـ محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط2، 1428هـ/ 2007م، ص 84 بتصرفه.
- [21]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلاة، (1/ 547)، رقم (349). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم، (2/ 602، 603)، رقم (404).
- [22]. دفاع عن السنة، دـ محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط2، 1428هـ/ 2007م، ص 86.
- [23]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في قوله عز وجل:) وكل الله موسى تكليما (164)، (، (13)، رقم (487)، رقم (7517).
- [24]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، (3/ 76)، رقم (1189). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحج، باب: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، (5/ 2147)، رقم (3324).
- [25]. انظر: دفاع عن السنة، دـ محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط2، 1428هـ/ 2007م، ص 88.
- [26]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاعتصام بالكتاب: والسنة، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، وهم أهل العلم"، (13/ 306)، رقم (7311). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإماراة، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين لا يضرهم من خالفهم"، (7/ 2991)، رقم (4867).
- [27]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المناقب، باب: بقية أحاديث علامات النبوة، (6/ 731)، رقم (3641).
- [28]. دفاع عن السنة، دـ محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط2، 1428هـ/ 2007م، ص 91 بتصرفه.

